

## الاستدامة الحضرية والاستدامة الاجتماعية :

### وجهي عملة واحدة

أ.د. مضر خليل عمر<sup>(1)</sup> أ.د. فؤاد عبد الله الجبوري السيد حيدر الكرعوي

#### بيئة المدينة

قبل سابقا بان الغابة هي ليست مجموعة الاشجار التي تضمها قطعة ارض معينة ، بل هي البيئة التي كونتها الاشجار على تلك الارض . بيئة فيها كائنات حية منوعة تعيش في الغابة ، من طيور و حشرات و حيوانات أليفة و غير اليفة ، ونباتات و فطريات وغيرها . جميع هذه الكائنات تتفاعل فيما بينها لتعطي الغابة سماتها وطبيعتها ونكهتها التي قد لا تدرك للوهلة الاولى ، ولا يستوعبها إلا من يعيشها ويهتم بها كبيئة . والمدينة هي ايضا غابة صنعها الانسان لنفسه ، وما قيل عنها عرضا انما يعكس تجربة ذاتية ، والتي هي في الغالب قاصرة وغير وافية لاغراض معالجة مشاكلها او التخطيط الشامل لها واستدامتها .

من هذا المنطلق ، ولاغراض التخطيط لتنمية المدينة واستدامتها عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا من الجوهرى ان نفكر بها بالصيغة النظامية System Approach لانها بجوهر طبيعتها الذاتية تشكل نظاما معقدا . ومما يزيد درجة التعقيد الموجود في نظامها كونه نظاما مفتوحا يتفاعل مع البيئة الخارجية : محليا واقليميا و وطنيا و دوليا . فهو يتأثر بكل ما يحدث في داخله و خارجه . فالمدينة بالمنظور التخطيطي هي عنصر فعال في نظام اكبر منه ، (النظام الحضري) ، و هي تضم مجموعة من النظم الثانوية المتفاعلة مع بعضها البعض لتشكل البيئة الحضرية ، كبنوة المدينة . فكما هو الانسان عنصرا من عناصر منظومة الاسرة ، والاسرة هي احد العناصر الثانوية في منظومة المجتمع ، كذلك فان جسم الانسان مكون من مجموعة من العناصر التي يشكل كل واحد منها نظاما ثانويا خاصا به : الجهاز التنفسي ، والجهاز العصبي ، الجهاز الهضمي ، الجهاز الحركي والى اخره والتي تتفاعل مع بعضها البعض و تتكامل وظيفيا لتشكل جسم الانسان ، كذلك الامر مع المدينة . ومن نافلة القول بان أي خلل في احد عناصر النظام او احد اجهزته ينعكس مباشرة على عمل العناصر الاخرى ، فيتداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ، كذلك هو حال المدينة . فالمدينة ينظر لها ككائن عضوي حي يمرض ويترهل و ينشط وينمو واذا اهلته عملية استدامته والحفاظ عليه في صحة وعافية ولياقة (بدنية و فكرية) فانه يموت كما ماتت مدنا كثيرة عبر التاريخ .

لذا ولأغراض التخطيط السليم علينا ان نفكر في المدينة ليس كونها مكانا يعيش فيه اناس و بيئة مبنية تضم شوارعا و حوانيت ومراكز تسوق ومرافق خدمية ، بل كونها تحتوي على شبكة معقدة من النظم التي انتجها الانسان والمتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض . ففيها نظام النقل المكون من الطرق والشوارع ومحطات التعبئة و السيارات والحافلات والناقلات و غيرها من وسائل نقل و وسائل الاتصالات . وهناك نظام الطاقة ، المتكون من محطات الغاز والوقود ، مولدات الطاقة وانايبب و قناني الغاز و اسلاك الكهرباء . وفيها نظام توفير المياه وعناصره من الآبار او الخزانات و الانهار و محطات التنقية و مجموعة واسعة من الانابيب الممتدة تحت الشوارع لنقل المياه الى المنازل ، والمعامل و الاعمال و المدارس و المكاتب ، وايضا فيها نظام صرف الفائض والفضلات بقصد الحفاظ على نظافة المدينة و صحة مجتمعها ومنظرها وغيرها من الانظمة الثانوية الاخرى . كذلك فيها نظام معالجة الفضلات التي تنتجها آلاف من المنازل و المعامل و المكاتب ، التي تقاس بملايين الاطنان من الفضلات سنويا . بمعنى أنها معنية ايضا بمراكز تدوير فضلاتها وحرقتها و دفنها و معالجة البعض الاخر منها ، و غيرها من الانشطة المكتملة (٢) . وجميع شبكات النظم هذه مصممة لتلبية الحاجة اليومية للمجتمع من مواد اولية ، و سلع مصنعة و خدمات ، وهي تفرز كميات كبيرة جدا من الفضلات التي انتجها سكان المدينة . فالمدن تشبه مستوطنات الطيور التي تتكون عند السواحل الصخرية للعديد من القارات . ومستوطنات الطيور هذه هي مناطق تعشيش و استراحة حيث تتجمع اعدادا غفيرة من الطيور من النوع نفسه . وهي ايضا مواقع لفضلات هذه الطيور ، واماكن استهلاكها ، كما هي المدن تماما . ولكن طعام هذه المستوطنات و المدن لا يأتي من محيطها المجاور لها ، بل من النظم البيئية القريبة منها . هذه هي حقيقة المدينة فالتخطيط لها يجب بالضرورة ان يأخذ بالحسبان تداخل هذه الانظمة الفرعية وتفاعلها مع بعضها البعض ، والا فان معالجة مشكلة ما سيؤدي حتما الى خلق مشاكل للانظمة الثانوية الاخرى ضمن منظومة المدينة عمرانيا واجتماعيا او محيطها المغذي لها بما تحتاجه في حياتها اليومية من غذاء و سلع وخدمات .

يرى بعض المعنيين بالمستقبل بان جعل المدينة مستدامة أمرا يتطلب اعادة تركيب هذه النظم من جديد . فعليا ، فان كل معطى من معطيات الحياة المدنية بحاجة الى اعادة تفكير و اعادة تصميم طبقا للتطورات الحاصلة في التقنيات العصرية وتسارع مستجداتها . وبالمقابل لا يرى الجميع أن هذا ضروريا ، وحتى اذا ما اتفقوا (جدلا) ، فكيف سيتم ذلك ؟ فعلى الرغم من حدوث تقدما كبيرا خلال العقود الماضية في سبل الحماية البيئية الا ان العديد من المشكلات قد ساءت ولم تظهر علامات تحسن تجعلنا نطمئن على مستقبل هذا الكوكب و حياة سكانه .

## بيئة كوكب الارض

توحي المؤشرات المتوفرة في الوقت الراهن بان الاتجاه العام السائد يقودنا بعيدا عن وجود بيئة مستدامة . ومن الصعب على البعض قبول فكرة ان المجتمع البشري و نظم حياته التقليدية غير مستدامة . فالتلوث و التغير المناخي و غيرها من المشكلات البيئية ليست جروحا على السطح تعالج بضمادات ، انها عميقة ، خاصة مشكلة الزيادة في عدد السكان و النظم البشرية الاخرى : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فهي جميعا غير مستدامة .

ورب سائل يسأل : لماذا من الصعب ادراك حجم مشكلة النظم البشرية ؟ فخلال العقود الماضية ركز المعنيون بالبيئة و صانعي القرارات السياسية و الاكاديميين والباحثين على معالجة المعضلة البيئية . ولكن القليل من الاهتمام قد انصب على النظم البشرية و ديمومتها . فالاهتمام كان مقصورا على : "اذا عالجتنا المشكلات الآتية" فنحن بخير فالتغيرات البسيطة هنا و هناك ولإنها ستقلل من مخاطر التلوث على الصحة العامة للمجتمع . النقطة المهمة لمعظم الناس ان النظم غير مرئية بالنسبة اليهم فهي غير محسوسة من قبلهم ، وذلك لانها صممت للعمل بحدود دنيا من اثارنا .

نحن لا نفكر بالنظم فعليا ، فهي تعود الى مهندسيها و مصمميها ولكن عموما يكون الاهتمام بها عندما يحدث خلا ما فيها فننتبه عندئذ الى وجودها واهميتها في حياتنا اليومية . فنحن ننير الغرفة بمفتاح كهربائي ، و نتزود بالمياه من الحنفية ، و نحصل على الخضراوات من بائع الخضرة ، وغيرها من امور الحياة اليومية . فنحن فعلا مدركون لاهمية مفتاح الكهرباء و الحنفية ورفوف البقال و غيرها ولكننا نهمل بقية عناصر هذه النظم . واذا ما انتبهنا اليها ، فكيف سنهتم بها ؟ عقبة اخرى في طريق استيعاب خاصية النظم البشرية غير القابلة للاستدامة تتمثل بالتمييز بين الانجاز والقدرة على ديمومته . فالنظم تعمل بشكل جيد بالنسبة لمعظمنا ، فالفاصلة المهمة ان النظام ما زال يجهزنا بالخدمات التي نحتاجها ولا يعني هذا انه مستدام . فمثلا ، فان صيد السمك بحوالي ١٠٠ مليون طن سنويا لا يعني ان هذه الكمية ستكون هكذا على الدوام . فهذه الكمية من الصيد تؤثر سلبيا على الموجود السمكي و ستؤدي الى نقص فيه في المستقبل القريب . والحال هكذا مع النظم البشرية الاخرى .

فعلى الرغم من صعوبة تحديد طاقة كوكبنا على الاعالة ، الا ان البراهين تشير الى تجاوز ذلك . وقد تأثر ذلك عمليا بالدفء العالمي ، والتصحر ، و تعرية التربة ، ونقص الغذاء ، واختفاء بعض الاجناس من النبات والحيوان وغيرها من المشاكل البيئية العالمية . هذه المشكلات ناجمة جزئيا عن الحجم السكاني الكبير ، وايضا عن النظم التي تعزز حياتنا التي اشير اليها آنفا . فاعتماد نظام الطاقة المستند على مصادر كفوئة و نظيفة و متجددة ، مثلا ، سيكون له تأثيره البيئي الايجابي على النظام العام الراهن . كذا الامر مع نظام زراعي يعتمد

تدوير الانتاج وصيانة التربة و مخصبات طبيعية سيكون قادرا على تغذية السكان و بتأثير سلبي اقل على المياه و الترب . وكلا النظامين سيدومان لقرون عديدة ، للاجيال القادمة . باختصار ، فان النظم المعتمدة حاليا بوضعها الراهن غير قابلة للديمومة لانها تنتج فضلات و تلوثا يفوق طاقة الارض للامتصاص . انها تنتهي بتسمينا و كذلك المخلوقات الاخرى على وجه الارض . لقد غير التلوث المناخ ، وكيميائية الامطار ، وساهم في ترسيخ وتوسيع مشكلة الازون . فهم يستخدمون مواردنا لحياتنا اليومية ، وهم يستنزفون الموارد القابلة للتجديد وغير القابلة للتجديد التي يستند عليها اجيال المستقبل في حياتهم ورفاههم . فالنظم بمعظمها غير كفوءة بشكل كبير . وهم لا يقومون بتدوير المواد او استخدام المواد المعادة الصنع . انهم يعتمدون بشكل رئيسي على طاقة ناضبة غير متجددة ، انهم يدمرونها ولا يحافظون عليها . هذا حال العالم اليوم ، وهو يندر بمستقبل غير مضمون لكوكب الارض و سكانه . وبالتاكيد لهذه البيئة العالمية اثارها المباشرة وغير المباشرة على المدينة في عموم الكرة الارضية ، الفرق بموقع المدينة من مصادر التلوث وقدرتها الذاتية لحماية نفسها و معالجة الاضرار الناجمة .

### مفاهيم أساسية

الهدف الاساس من استعراض بعض المفاهيم ذات الصلة هو الاتفاق مبدأيا على المقصود بها ، وثانيا فان السمات التي يؤشرها التعريف هي التي ستعتمد لاحقا لاقتراح خصائص و عناصر خطة التنمية الحضرية - الاجتماعية المستدامة لمدينة النجف . فهي الاساس النظري الذي تستند عليه عملية تقييم الواقع الراهن لمدينة النجف وما يفترض شموله في التصميم الاساس لها كخريطة استعمالات ارض ترسم على اساسها سياسات تنموية بقصد الاستدامة والحفاظ على سمعة المدينة وشخصيتها .

### الاستدامة

لسنا في هذه الورقة معنيون بالمفاهيم وجوهرها ونقدها ، بل تسليط الضوء على البعض منها وبما يتطلبه هدف البحث ومضمونه . فسعيد بن سلمان الخواجة يرى أن الاستدامة هي (( دراسة كيفية عمل الانظمة الطبيعية والتنوع وانتاج كل ما تحتاجه البيئة الطبيعية لكي تبقى متوازنة . كما تفر الاستدامة بان الحضارة البشرية توفر مصادر لاستدامة طريقة عيشنا المعاصرة . .....وتركز الاستدامة والتنمية المستدامة على التوازن بين احتساب الاحتياجات وحاجاتنا الى استخدام التكنولوجيا بشكل اقتصادي ، والحاجة الى حماية البيئات التي نعيش فيها . ولا ترتبط الاستدامة بالبيئة فقط ، بل انها تتعلق بصحة المجتمعات وضمان عدم تعرض الناس الى المعاناة بسبب التشريعات البيئية ، مع ضرورة اختبار التأثيرات بعيدة الامد للافعال التي تقوم بها البشرية . )) (٣)

وللتذكير من الضروري القول بان عدم الاستدامة يعني أنه في مرحلة ما في المستقبل ، سوف تتعرض التنمية للخطر أو حتى التهديد ، عندما يتم الوصول إلى القدرات البيئية أو يتم خرق الحدود البيئية . وقد ينطوي ذلك على مورد غير متجدد ينضب إلى حد الانقراض أو الانبعاث السام إلى النقطة التي لا يمكن امتصاصه أو تفرقه بدون ضرر شديد وغير قابل للإصلاح على البيئة . ويمكن أن تكون عدم الاستدامة واضحة في مجموعة متنوعة من المقاييس من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي . وعلى المستوى المحلي ، من الواضح أن الحدود البيئية للعديد من الأماكن قد تم اختراقها بالفعل وأنها قد أصبحت غير صالحة للسكن بسبب الاستغلال المفرط أو الإفراط في التلوث نتيجة لذلك .

أن عدم الاستدامة ، في أبعادها الاجتماعية والبيئية ، هو النتيجة الحتمية لعمليات التنمية الحالية . والبعض يعتقد بأن التطور يعتمد على توليد وإدامة عدم المساواة الاقتصادية والإقليمية واستغلال البيئة . ويرى المتطرفون أن النمو الاقتصادي هو السبب الأساسي لعدم الاستدامة بدلاً من كونه سبباً إلى تخفيفها .<sup>(٤)</sup> هذا الموقف الراديكالي نموذجي للعديد من مجموعات الضغط البيئي .

### الاستدامة الاجتماعية

ورد في موسوعة ويكيبيديا التعريف الآتي للاستدامة الاجتماعية : ((نشاط متواصل يهدف إلى الارتقاء بنوعية حياة كافة فئات المجتمع في الحاضر والمستقبل . هذا النشاط روح الجماعة والرعاية التعاونية الشاملة من قبل الافراد والمؤسسات في المجتمع لمصلحة الدولة والمجتمع بأسره . تتطلب الاستدامة الاجتماعية ان يصل افراد المجتمع ككل الى مرحلة يتقبلون فيها اوجه الاختلاف والنظر اليها على انها موضع القوة والتميز التي تحرك النمو والرفاه للجميع . وهي عملية تستهدف توسيع خيارات الانسان وتتجاوز الدخل والنمو الاقتصادي لتعمل على الازدهار والتفتح الكامل لقدراته . وتضع الانسان (احتياجاته وانتظاراته والفرص التي قد تصبح متاحة) في صلب الاهتمامات والانشطة التي تركز على الرجال والنساء على حد سواء ، وكذلك على الاجيال الحالية والمستقبلية .))<sup>(٥)</sup>

ويرى بيكون وزملاءه انها ((تعبر عن كفاءة حياة الناس الان وفي المستقبل . وهي تصف ما توفره المجاورة من الرفاهية الفردية والجماعية . الاستدامة الاجتماعية تنتج من تصميم البيئة العمرانية وكيفية ارتباط الناس والفراغات واستعمالها وتأثير ذلك على العلاقات الاجتماعية . هذا ما يحسن بواسطة التنمية التي تستهدف توفير البنية التحتية لتدعيم مجتمع قوي وحياة ثقافية وفرص للتواصل الاجتماعي ، ومجالاً لتطوير المكان والمجتمع ))<sup>(٦)</sup>

وتعرف الاستدامة الاجتماعية بانها ((استراتيجية تطويرية شاملة تسعى الى تمكين الانسان وبناء قدراته (المعرفية واليات الانتاج المادية) وتوسيع خياراته ، في مختلف المجالات ولاسيما

الاجتماعية ، وكذلك المجالات السياسية والاقتصادية ، مع تأكيد الانصاف والعدالة الاجتماعية بين الجيل الحالي او بين الاجيال الحالية و المستقبلية على حد سواء ، واحترام التقاليد والاعراف والخصوصيات والهوية الاجتماعية بكونها مصادر اثراء لها)) (٧)

وترى ونام ياسين الهيبي امكانية رفع او خفض درجة العلاقة الاجتماعية ببساطة عند جعل البيئة العمرانية المحيطة اكثر تقبلا من قبل ساكنيها مما يجعلهم يشعرون بالانتماء اليها لانها باعثة للطمانينة والسرور والبهجة بين السكان ، ويتعزز السلوك الانتمائي بالمشاركة والتعرف بالآخرين الذين يتشاركون ويتشابهون في الصفات والقيم والتطلعات الحضارية والاجتماعية . (٨) فالاستدامة الاجتماعية بالنسبة لونام هي النتيجة الطبيعية للانتماء الاجتماعي بما يوفره المكان من بيئة عمرانية و اجتماعية .

### الاستدامة الحضرية

تعني تنظيم عمليات تنمية المدينة دون الاعتماد المفرط على الظهير الريفي لهذه الموارد الطبيعية ، وهذا يعني اعتمادها على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة للوصول الى تقليل البصمة البيئية لها مع انتاج اقل للملوثات ، واستخدام اكثر كفاءة للارض الحضرية ، واعتماد اكبر على عمليات اعادة التدوير ، ومن ثم تقليل مساهمة المدينة في تغيير المناخ . اما من الناحية الاجتماعية فان الاستدامة الحضرية تعني : التطبيق العملي للتخطيط المجتمعي لضمان نظم حضرية تتمتع بقابلية اطول للبقاء وجودة حياة افضل وذات اكتفاء ذاتي مستدام بحيث ان عمليات التنمية لا تتجاوز حدود القدرة الاستيعابية والقدرة على تجديد الموارد للنظام الطبيعي لذلك المجتمع .

ويمكن القول إن الاستدامة الحضرية هي حالة توازن واعادة صياغة للمحددات والاهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والمؤسسية للمدينة والتي تمكن او تتيح فرصة اكبر لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة ، وهكذا فان الاستدامة الحضرية تجمع في الحقيقة بين استدامة الموارد الطبيعية والاستدامة التقنية والتمويلية والمجتمعية لتلك المدينة تحت ظلال التنمية الحضرية المستدامة . )) (٩)

وتشير الدراسات إلى أن الحيوية الاجتماعية والاقتصادية للأحياء السكنية والمدن والمناطق ليست في شك فقط ، بل أيضاً ، أن سلامتها البيئية غير مؤكدة وأن عمليات التوسع الحضري كما هي عليه حالياً تشكل سلسلة من التهديدات على البيئة العالمية . (١٠)

شهدت أواخر التسعينيات من القرن الماضي تفجراً في النقاش بين الأكاديميين والسياسيين ومجموعات الضغوط ووسائل الإعلام حول الاستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية . تركز الكثير من هذا النقاش على المدينة . وقد تم تحديد المدينة على أنها حجر الأساس في الطريق نحو عالم أكثر استدامة . فمن الواضح أن المدن ستظل تؤثر بشكل أساسي على تنمية البيئة ، وأن البيئة ، إذا ما تم أخذ المخاوف الحالية مأخذ الجد ، تؤثر على تنمية المدن واستدامتها . فالمدن هي المساهم الرئيسي في المشكلات البيئية العالمية بما في ذلك التلوث والافادة من الموارد الطبيعية والاستيلاء على الأراضي . في حين لا تشغل المدن سوى اثنين في المائة من سطح الأرض في العالم ، إلا أنها تضم نصف سكان العالم ، وهذا العدد يزداد بمعدل ٥٥ مليون شخص في السنة ، وتستهلك المدن ثلاثة أرباع موارد العالم وتنتج غالبية مدن العالم النفايات والسكان .<sup>(١)</sup> ومن المحتمل أن تزداد هذه المصاعب فقط مع زيادة معدلات النمو الحضري ، لا سيما في البلدان الأقل نمواً في أوائل القرن الحادي والعشرين .

تعتمد المدن حالياً على الموارد من جميع أنحاء العالم ، وليس من منطقتها المحلية فقط . وبالمثل ، فإن التلوث الذي تولده منتشر في جميع أنحاء العالم . الاستدامة البيئية الحضرية ، بهذا العنوان جاء تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا في ١٣ ديسمبر ٢٠٠١ نيويورك ، الامم المتحدة ليعلنها صراحة (( ان التحدي البيئي الحضري هو تحد عالمي واضح المعالم ، نظرا لان نطاق الازمات الحضرية واهتزازاتها يؤثر ويتاثر في اقتصاد عالمي متزايد الترابط . الا انه لا يوجد مدينة في العالم النامي والمتقدم لا تعاني من اشكاليات . فحتى مدن العالم والمتقدم النمو تواجه معوقات تنموية في التحول الحضري وشيخوخة السكان واتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، والتفاوت الكبير بين نخبة تتمتع بالمعرفة وسكان حضريين ينقصهم التعليم . مما يؤكد الحاجة لدى مدن العالم مجتمعة الى نهج شمولي جديد ازاء الحكم المحلي والسلطات المحلية التي يعود اليها الكثير من مسؤوليات النجاح في هذا السياق .))<sup>(٢)</sup>

وقد حدد ريس الآثار البيئية للمدن بأنها "المساحة الكلية للأراضي المنتجة والمياه المطلوبة على أساس مستمر لإنتاج الموارد المستهلكة واستيعاب النفايات التي ينتجها هؤلاء السكان ، أينما وجدت الأرض" . .... و"أن مساحة لندن البيئية أكبر ١٢٥ مرة من مساحة سطحها . وإن فكرة البصمة البيئية تنقل الأثر غير المتناسب للمدن على البيئة ."<sup>(٣)</sup> ومن الواضح أنه إذا أريد تحقيق تنمية حضرية مستدامة ، فإن الحد من آثار المدن البيئية أمر حتمي . بمعنى ان الاثر البيئي للمدينة لا يتحدد بما يجاورها من ريف ، بل اصبحت المدن تستهلك سلعا و منتجات تنتج في مختلف ارجاء العالم ، وبالوقت نفسه تصدر الى مختلف بقاع الارض

منتجاتها . وهنا يبرز مفهوما جديدا لاقليم المدينة ، مفهوما يتعدى الاوملاند والهنتر لاند و الاقليم المجاور والاقليم الوظيفي .

وتبدو احتمالات خفض استخدام السيارات في المدن في المستقبل ضئيلة ، ويرجع ذلك إلى ان وسائل النقل العام لا يوجد لها بديل مماثل ، ولأن المرافق (مثل البيع بالتجزئة والترفيه) تميل إلى الانتشار بعد إعادة الهيكلة الحضرية التي تمت في الآونة الأخيرة . (١٤)

وبالإضافة إلى المشكلات البيئية والصحية الواضحة ، تفتح المدن المعتمدة على السيارات أبعادًا جديدة لعدم المساواة الاجتماعية القائمة على التنقل . فالزيادات في ملكية السيارة متفاوتة اجتماعيا . وفي الوقت نفسه ، يؤثر الهبوط والتردي في وسائل النقل العام ، لا سيما بعد الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية ، تأثيرا شديدا على أكثر الفئات حرمانا في المجتمع الحضري . علاوة على ذلك ، تميل هذه المجموعات إلى العيش في المناطق التي تشعر فيها بآثار المشكلات الناجمة عن السيارة أشد . (١٥) وتشمل هذه المشكلات التلوث والازدحام بالإضافة إلى المشكلات غير المباشرة الناتجة عن السيارات مثل انخفاض مرافق الأحياء السكنية ، مثل المحلات التجارية وغيرها من خدمات ، في مواجهة المنافسة من المرافق التي تقع خارج المدينة (١٦)

### التنمية

تعرف التنمية بكونها فعالية اجتماعية حركية تتضمن تغيرات كمية ونوعية في الحياة اليومية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة ، بعبارة اخرى ، انها عملية مجتمعية واعية موجهة لتؤدي الى تحولات في هيكلية الاقتصاد والمجتمع بما يضمن تكوين قاعدة مادية تعتمد لتوسيع الطاقات الانتاجية الذكية وبما يحقق تزييدا في معدل انتاجية الفرد و قدرات المجتمع ، وذلك من خلال عملية الربط بين الكفاءة والجهد المبذول وتعميق متطلبات المشاركة في التنمية كما تهدف الى ضمان الامن الشخصي و المجتمعي والقومي . فالتنمية ليست مجرد اقتصادية في فحواها و هدفها بل ان هدفها مركب يشمل حركة المجتمع كله و مكوناته جميعها سياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وبشكل منسق ومتكامل .

### التنمية المستدامة

يرى نزار قاسم محمد (( ان فكرة التنمية المستدامة هي فكرة أساسية تركز حول استمرارية المجتمعات البشرية في السعي لتحقيق حياة أفضل ، ولكن ينبغي على تلك المجتمعات إيلاء الأولوية خلال شروعاتهم في هذا السعي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء ، واضعين

فى الاعتبار عدم إفساد قدرة أجيال المستقبل ، وهى بالطبع فكرة من حيث محتواها تستحق الملاحظة و التأمل .

أن مفهوم التنمية المستدامة قد يساعد على إحداث إصلاحات فى هياكل الحكومات تتمثل فى إدماج الحلول الموضوعية لمشاكل البيئة فى كافة أعمال الفروع الرئيسية للإدارة العامة ، وعدم اقتصرها على وزارة أو هيئة واحدة . وعلى ذلك ، فإن مسؤولية الحفاظ على البيئة لا يمكن أن تقع على عاتق اهتمام وزارة البيئة فقط ، ولكن ينبغى أن تتقاسم معها فى هذا الاهتمام الإدارات والوزارات الأخرى . ان ذلك يتطلب إحداث إصلاحات فى صياغة المسؤوليات المخولة إلى الوزارات القطاعية للحفاظ على البيئة .

ان هناك ثلاثة عناصر أساسية فى محتوى التنمية المستدامة وتتمثل فى الآتى :

- إدماج الأطر البيئية والاقتصادية فى صنع القرار .
- توسيع المشاركة الاجتماعية فى إدارة النظام البيئى .
- تعميم صنع السياسات البيئية على الصعيد الدولى .

فيما يتعلق بالعنصر الأول ، وهو عنصر الإدماج فيقصد به الأوجه المتعددة التى يمكن للأبعاد البيئية الدخول من خلالها والتفاعل مع صنع القرار الخاص بالمجتمع على كافة المستويات . ويتضمن أيضاً تقييم الأخطاء البيئية وإدارتها فيما يتعلق بالعناصر الطبيعية مثل الهواء والماء والتربة . وأخيراً إدماج الإطار البيئى داخل مسؤوليات واهتمامات الأجهزة العامة على كافة الأصعدة . أما بالنسبة للعنصر الثانى وهو المشاركة العامة فهو يميل أكثر إلى التحكم المعقول فى النظام البيئى وفيما يخص العنصر الثالث ، فهو اشتراك الحكومات فى صياغة نظم دولية وعمليات تفاوضية بغرض التحكم فى المخاطر والأعباء البيئية على مستوى العالم .(١٧)

### التصميم الأساس

يعد التصميم الأساس محاولة لتأطير الاسس التي تكون خلفية مكانية متحضرة للحياة الانسانية ، واقعها الرئيس الاستقرار وتوجيه التغيير . فهو محصلة للدراسات والابحاث الميدانية والنظرية اللازمة لتكوين الخلفية الضرورية لتحديد وترشيد احتياجات المدينة من الارض الحضرية بصورة عامة فى اطار البعد المكاني لاستثمارات الخطة فى مختلف القطاعات . وخريطة التصميم الأساس هي تنظم وتحديد للتوزيع المكاني لهذه الاستعمالات فى ارض المدينة وتوضيح طبيعة الاستعمالات المختلفة وكثافتها ، سواء اكانت سكنية ، تجارية ، صناعية ، ترفيهية ، موصلات ام الخدمات العامة . ويتضمن تعزيزا توظيفيا ايضا فهو احد الادوات الأساسية لرسم السياسات التخطيطية ، اذ تكمن اهميته فى توجيه عملية التطور والنمو للبيئة

الحضرية ، فهو يرسم ملامح الهيكل المستقبلي للمدينة ويؤطر صيغة شاملة للتغيرات في استعمالات الارض المستقبلية ويؤشر مواقع الفعاليات والانشطة الاساسية في المناطق الحضرية ، فضلا عن تخطيط منظومة الطرق والنقل لتأمين سهولة الاتصال بين هذه الفعاليات .

استنادا الى ذلك ، يمكن عد التصميم الاساس اطار عمل يتعامل مع وحدتي الزمان والمكان بمتغيراتها التي تنشأ عن مجتمع المستقرة الحضرية ، وغالبا ما يكون اطار العمل هذا في شكل مراحل زمنية لا تتعدى مجموعها الخمسين سنة ، وهو بذلك يمثل احدى اهم الوثائق التي وضعت لتوضيح الاطار العام والطريق لتنفيذ عمل ما .

تعد عملية تنظيم وضبط استعمالات الارض احدى اهم المبادئ الاساسية للتخطيط عامة والحضري بشكل خاص ، في سبيل اشباع حاجات السكان والتغلب على المشكلات التي يعاني منا مجتمع المدينة ، فعندما يكون الحيز الحضري محدودا مقابل الزيادة السكانية المضطربة فليس هناك وسيلة للمحافظة على الموارد البيئية بكل عناصرها واستدامتها فان التخطيط يكون هو الحل والاداة المناسبة .

ولتخطيط استعمالات الارض الحضرية اهدافا اساسية تتمثل ب :-

- ١) تقدير متطلبات السكان حاضرا ومستقبلا وتقييم قابلية الارض في توفير هذه الحاجات وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات الحالية والمتوقعة ،
- ٢) البحث عن حلول وخيارات مستدامة واختيار الحلول التي تشبع الحاجات القائمة وادارة وتوجيه عملية تنمية المجتمع ،
- ٣) احداث تغييرات افضل في الوضع القائم ومنع حدوث تغييرات غير مرغوبة من قبل السكان ،
- ٤) التغلب على المشاكل الناجمة عن التغيير في انماط استخدام الارض كالتنافس بين الاستخدامات المختلفة والتعارض بين مصالح مستخدمي الارض والمصلحة العامة ، تحقيق تخطيط اكثر تقدما ونجاحا وملائمة لحاجات السكان ومشكلاتهم في الوقت الحاضر والمستقبل .

## من تجربة بريطانيا

لبريطانيا تاريخ عريق في التخطيط العمراني و الاقليمي حيث اعتمدتاهما لمعالجة المشاكل الاقتصادية و العمرانية والاجتماعية التي نجمت عن دخولها الحرب العالمية الثانية و جراء التغيرات التي حصلت في الصناعة وتقنياتها . ففيها اقاليم عانت الكثير من توقف الصناعات التعدينية التي كانت تعتمد عليها في اقتصادها تاركة نسبة عالية من المجتمع بدون مورد

مالي . وفيها ايضا مدنا تضررت عمرانيا نتيجة الحرب ، يضاف الى ذلك تداعي مراكز المدن الصناعية والمناطق القديمة منها التي تعاني من تردي عمراني ومشاكل اجتماعية جمة .

وقد تعمقت واتسعت مشاكل مدنها بفصل مكان السكن عن مكان العمل و زخم الحراك السكاني باتجاه الضواحي الحضرية . ولم يكن هذا الحراك للسكن فقط فقد اصبحت الضواحي مناطق جذب لصناعات معينة و لمرافق التسويق والخدمات و المكاتب ايضا . ونتيجة عملية الاستقطاب هذه فقد انقسمت المدينة الواحدة الى اقساما متناقضة عمرانيا واقتصاديا و اجتماعيا ، ضمن المكان الواحد وبين الاماكن . وزاد الطين بلة كما يقال ، ان هذا التناقض قد برز للعيان حتى في مركز المدينة واقسامها القديمة جراء سياسة التجديد العمراني - الاقتصادي ، التي يفترض انها عمرانية لتخدم سكان تلك المنطق ولكنها في محصلتها النهائية اصبحت تجديدا اقتصاديا له مواصفات لا تتناغم مع تركيبة السكان الاصليين .

ما يميز التجربة البريطانية في التخطيط انها تخضع بشكل مستمر الى تحليل نقدي من قبل معظم الاطراف ان لم يكن جميعها ، رسميا واكاديميا وسياسيا . فكل ممارسة تخطيطية و كل سياسة تنفيذية تعتمد تخضع الى تمحيص دقيق من قبل الانصار و الاطراف الاخرى ، وينشر ذلك في مطبوعات الحكومة و المجالات الاكاديمية و الكتب ، اضافة الى الصحافة .

ولسنا في صدد تقييم التجربة البريطانية ، ولكن وللامانة العلمية ، فاننا ننقل فقرات من مسودة ترجمة كتاب جغرافية الحضر لمؤلفة تم هول Urban Geography , Tim Hall الذي ترجمه أ.د. فؤاد عبد الله الجبوري ، وقام أ.د. مضر خليل عمر بمراجعته علميا . وقد كان الفصل التاسع من الكتاب المعنون ب ((التنمية الحضرية المستدامة)) مناسبا جدا من حيث المضمون و الهدف مع هذه الورقة . ومن هذا الفصل نستدل على ان الجدل الدائر حول الاستدامة الحضرية - الاجتماعية كان متمحورا حول اربعة محاور برزت في بريطانيا وغيرها من الدول ، وهي : التجديد الحضري ، الحجم المستدام للمدينة ، المدينة الخضراء ، تنمية المجاورة السكنية . ادناه ابرز النقاط التي اثرت عن هذه الاساليب والاتجاهات ، وقبلها نسلط الضوء عن ما قيل عن دور الهندسة لتحقيق الاهداف الاجتماعية .

### الهندسة الاجتماعية

كانت الهندسة المعمارية ، جنباً إلى جنب مع ممارسات اخرى مثل تخطيط المدن ، مليئة بالمثالية الاجتماعية . ففي المملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، كان ينظر إلى تصميم البيئة الحضرية على أنه مهما عند التفكير وتقديم المساعدة لتشكيل مجتمعا ديمقراطيا قائما على المساواة . فقد وقف التخطيط العمراني جنباً إلى جنب مع تطوير برامج الرعاية الاجتماعية لتحقيق دولة الرفاهية وتعزيز دائرة الصحة الوطنية كونها واحدة من الشرائع المركزية لمجتمع ما بعد الحرب . وقد عدت الهندسة المعمارية في وقت سابق لنفسها ممارسات تشبه اليوتوبيا الاجتماعية وليس مجرد هياكلا معمارية مادية . كان هذا هو الحال بالنسبة لكل من المهندسين المعماريين ومنهم السويسري "لو كوربوزييه" و مدن الحدائق وغيرها .

وقد تزامن فقدان الرؤية الاجتماعية للهندسة المعمارية مع استهدافها من قبل المستثمرين المؤسسين الكبار ومطوري المضاربات العقارية . فقد تحول التركيز على مهنة الهندسة المعمارية لتكون مليئة متطلبات عملائها ، وكثيرا ما شاركوا مع بعض في مشروع واحد . ويتم تحقيق ذلك عادة من خلال التصميم الزخرفي والتميز الأسلوبي ، أو النطاق الهائل للتطورات ، أو توظيف مهندس معماري معروف باسم "سويرستار" ، والذي سيجذب وجوده في المشروع قدراً كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام . (١٨) لقد أصبحت الهندسة المعمارية ، جنباً إلى جنب مع المهندسين المعماريين المسؤولين ، شكلاً من أشكال إعلانات الشركات ، وعلى الرغم من بعض المتطرفين المتبقين ، فقد تراجعت عما عدته غرضاً اجتماعياً سابقاً . كانت نتيجة هذا التبادل في مهنة الهندسة المعمارية هي أن المشهد الحضري تم تصميمه في شطايا (متقنة) وتتاثر مع عدد من الجيوب "المذهلة" أو "المتخيلة" أو "السينوغرافية" التي انفصلت إلى حد كبير عن المناطق الحضرية المباشرة أو السياقات الاجتماعية . (١٩)

### التجديد الحضري

لقد اتسم تجديد المدن في بريطانيا في الثمانينيات والتسعينيات بالشراكة بين القطاعين العام والخاص . وهذا يعني في الواقع أن تنمية القطاع الخاص كانت مدعومة بشدة من المال العام . وقد تتضمن هذه الإعانة منحة مالية مباشرة للمطورين الخاصين ، فعلى سبيل المثال السلطات المحلية تتولى بعض تكاليف إنشاء فندق دولي كبير ، وكذلك تقوم بتطوير المرافق ، مثل مراكز المؤتمرات ، والتي من المحتمل أن تستخدم في المقام الأول من قبل القطاع الخاص

. أو تتولى عملية تخفيف الضرائب و الضرائب المحلية لتشجيع نقل الأعمال الى المناطق المراد القيام بتجديدها عمرانيا .

وقد كانت الثقافة عنصراً هاماً في تحول الاقتصاديات وصور المدن خلال الثمانينيات والتسعينيات . لقد تأثرت ثقافات المدن بطرق عدة ومهمة بسبب تأثيرها على عملية التجديد الحضري . ف"الثقافة" لا تشمل فقط الأنشطة الثقافية (الترفيه ، المسرح ، الأوبرا ، الباليه ، الموسيقى) المرتبطة بالنخب الاقتصادية أو الاجتماعية ، ولكن أيضاً الأنشطة التي تشكل "الحياة اليومية" أو "العادية" ، وهي مفهوم أكثر ديمقراطية وشمولية للثقافة . وغالباً ما يتم تمييز هذين المعنيين بواسطة البادئات "عالية" و "شعبية" . فقد اعيد تجديد الكثير من المناطق التي اهتمت وتردت بجعلها مناطق ترفيه و اعلام و تسويق دون الاخذ بالحسبان طبيعة السكان الاصليين .

ومما لا شك فيه أن مشاريع التجديد الحضري تولد وظائف في إطار التطورات نفسها . ومع ذلك ، ينبغي تطبيق مؤهلين على هذا : أولاً ، قد يكون للتطورات تأثيراً سلبياً ، سواء محلياً أو عبر مناطق أوسع ، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف في أماكن أخرى . ثانياً ، هناك علامة استفهام حول جودة الوظائف التي نشأت نتيجة هذه التطورات وقدرتها على التخفيف من ظروف الفقر محلياً . أي نقل المشكلة الى مكان اخر او خلق مشكلة وتعميقها في المكان نفسه .

وقد لوحظ أن أنماط التوظيف التي تنشأ عند إعادة تطوير المناطق الحضرية وتجديدها تميل إلى الاستقطاب الشديد . فقد تميزت بعدد صغير نسبياً من الوظائف الإدارية ذات الأجور العالية وعدداً أكبر من الوظائف الأقل أجراً والتي لا تتطلب مهارات في قطاعات مثل المطاعم والأمن والتنظيف . وقد أدى هذا النمط من التوظيف إلى ما يشار إليه بتشعب الفرص . (٢٠) كما يوجد سوء توافق نوعي وكمي واضحاً بين الوظائف الإدارية القليلة المدفوعة الأجر والمتاحة في برامج التجديد العمراني واحتياجات ومهارات السكان المحليين الأفقر . وبالتالي ، فإن هذه الوظائف تميل إلى الوصول إلى أشخاص خارجيين مؤهلين تأهيلاً جيداً . وبهذا يميل السكان المحليون إلى العثور على فرص مقتصرة على القطاعات الأقل سلامة والتي لا تتمتع بالأمان في الاقتصاد الحضري . ومع أخذ هذا التشعب بالفرصة في الحسبان ، من الواضح أن هناك شكوكاً جدية بشأن جودة الفرص المتاحة لسكان الحضر الأفقر .

يعني هذا أن التحسين الاجتماعي هو نتيجة غير مباشرة ، لمشاريع التجديد الحضري ، فقد حظيت جوانب السياسة الاجتماعية والمجتمعية لبرامج التجديد الحضري بنسبة منخفضة

جدا من إجمالي الإنفاق على التجديد . كما أنها تميل إلى أن تكون أكثر جوانب هذه البرامج ضعفاً خلال فترات الركود الاقتصادي . وقد كان توفير الإسكان الاجتماعي ، والسكن الميسور التكلفة ، والذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات المحلية من المساكن ، يمثل ومنذ فترة طويلة أحد أهم برامج إعادة التأهيل الاجتماعي في برامج التجديد العمراني .

وقد خلص الكثيرون الى انه من الممكن ، بدلاً من التقليد الرتيب لنماذج التجديد العمراني بين المدن ، أن يشهد المستقبل مشاريعاً أكثر تنوعاً مع خصائص مناطقها أو التي تستخدم مجموعة من المهارات المحلية أو حتى التطويرات "الخضراء" الرئيسية التي تعكس القضايا ذات الاهتمام العالمي مثل الأزمة البيئية<sup>(٢١)</sup> ويبدو من المرجح أن التطورات المستقبلية قد تولي اهتماماً أكبر لقضايا مثل الرفاه الاجتماعي والاستدامة الاقتصادية والبيئية والتنوع العرقي والثقافي لسكان الحضر .

### حجم المدينة والاستدامة

سؤال قديم يتجدد بين الفينة والاخرى ، ما هو الحجم الامثل للمدينة ؟ ولعل لكل حقبة زمنية اجابتها ، فليس هناك حجماً مثالياً ، وما هو مثالي اليوم قد لا يكون هكذا بعد عقد من الزمان نتيجة التغيرات التي تعيشها المدينة و اقليمها ، وعلى المستوى الوطني و الدولي . اثير هذا السؤال مجددا لمعرفة أي الاحجام اكثر استدامة او اكثر تناسبا مع سياسات الاستدامة الحضرية . وعندما يؤخذ في الحسبان تطلعات العديد من الحكومات في البلدان الأقل نمواً في الحصول على مستويات معيشة مماثلة لتلك الموجودة في مدن العالم المتقدم ، فإن المشكلة تصبح أكثر حدة وأكثر تعقيدا .

إن إحدى نتائج النظام الحالي للتنمية الرأسمالية هو التراكم المرن ، اي رفع مستويات الاستقطاب الاجتماعي داخل المدن وفيما بينها على نطاق عالمي . إن أوجه عدم المساواة هذه بطبيعتها غير مستدامة اجتماعياً ، ولأً بيئياً ، وتوفر حاجزاً كبيراً أمام تحقيق أي مستوى من التنمية المستدامة .<sup>(٢٢)</sup> فقد توثق علمياً ورسمياً ان تولد الفقر في المدن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدهور البيئي فيها .

وقد قام مايكل بيريني ، من بين آخرين ، بمواجهة الحجج ضد زيادة حجم المدينة من خلال إبراز الطرق التي قد تكون فيه مستوطنات كبيرة في الواقع أكثر استدامة من المستوطنات الصغيرة . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تؤدي اللامركزية الحضرية ، خلافاً للتفكير المقبول ، إلى تقليل مسافات التنقل ، لا سيما عندما تعمل اللامركزية إلى تعزيز مواقع الضواحي . ويستشهد بيريني أيضاً بدراسة تشير إلى أن الكثافة السكانية العالية المرتبطة بالمدن الكبيرة تتميز

في الواقع باستخدام منخفض نسبياً للسيارة . وتميل الكثافة السكانية المنخفضة باستخدام اعلى للسيارة ، وتميل المدن الكبيرة أيضاً إلى أن تكون لديها أنظمة النقل الجماعي الأكثر تطوراً وتنوعاً (٢٣)

ويبدو أن الاستجابة الأكثر عملية للمطالب التي لا يمكن التوفيق بينها والمتمثلة في التحضر والاستدامة لا تتمثل في محاولة عكس اللامركزية ، بل التركيز على النمو حول مراكز فرعية قوية ، بدلاً من السماح بتمدد منتظم منخفض الكثافة (٢٤) فعلى سبيل المثال ، تم ادراك أن المناطق الحضرية متعددة المراكز تميل بالفعل إلى تقليل التنقل وبالتالي استهلاك الفرد كمية اقل من الوقود . وبالإضافة إلى ذلك ، ستسمح المراكز الفرعية الحضرية القوية بتطوير شبكات نقل عام فعالة داخل المدن . (٢٥)

### المدن الخضراء

إن المدن "الخضراء" تتطوي على أكثر من مجرد تقليل أو فقدان الفضاء الأخضر الحضري . يجب أن تولي الاستراتيجيات الناجحة الانتباه أيضاً إلى نوع المساحات الخضراء في المدن وحجمها وتوزيعها المكاني . من المؤكد أنه ليس من الضروري أن يجعل الفضاء الأخضر في حد ذاته بالضرورة مدينة أكثر خضرة .

وقد يبدو أكثر منطقية وعملية للدعوة إما إلى تطوير مساحات "برية" بشكل حضري في المدن ، إلى جانب المتنزهات الرسمية القائمة ، أو السماح للمساحات البرية بالتطور داخل المساحات الخضراء الرسمية الأكبر (٢٦)

### تنمية المجاورة السكنية واستدامتها

يرى خالص الاشعب ان ((تناغم النسيج الاجتماعي مع النسيج التخطيطي والمعماري المتولد من سيادة وسائل الضبط الاجتماعية يؤدي الى زيادة التفاعل الاجتماعي ، فضلاً عن توفير الامان وتعزيز الشعور بالانتماء للمكان )) (٢٧) ولهذا السبب فان مفتاح تطوير الأشكالا الحضرية المستدامة يكمن في عملية تشجيع التنمية على مستوى الحي السكني . ومن المؤكد أن هذا يمثل خط دفاع عملي وواقعي أكثر من ذلك الذي يسعى إلى هندسة التغيير الهيكلي الهائل للأشكال الحضرية . فالتخطيط على مستوى المجاورة السكنية ، لديه القدرة على تقديم حلولاً لمشكلات الجوار ، فضلاً عن توفيره بؤرة للاستدامة بمقاييس أكبر (٢٨) وقد أثبتت التجربة أن خطط أو رؤى الأحياء السكنية من المرجح أن تكون قابلة للتنفيذ ومستدامة طالما تستند إلى مشاركة واسعة النطاق وشاملة .

أن التخطيط على مستوى الأحياء السكنية ، على نطاق صغير يوفر إمكانات أكبر وأكثر واقعية لتحقيق الاستدامة من تلك التي تتناول نهجا أكثر تجريدية وعالمية . وهذا صدى دعوة Hunter و Houghton (١٩٩٤) للحصول على حلول محلية أكثر شمولية ومرونة لمشكلات الاستدامة . تجدر الإشارة إلى أن ما يصلح لأحد الأحياء السكنية ليس بالضرورة أن يكون كذلك في حي آخر . (٢٩)

ويرى مصطفى عبد الجليل وزميله ((ان المحلة السكنية الواحدة تمثل بيئة عمرانية متميزة اليفة لاهلها ومبهاجة لحياتهم كما كانت تمثل وحدة اجتماعية مترابطة ، تحفظ خصوصيات اهلهما وتصون حرماهم كما تشيع بينهم اواصر المحبة والالفة )) (٣٠)

### **إستدامة بيئة مدينة النجف**

لا تنمية حضرية حقيقية بدون تصميم اساس يضبط عمل نظم المدينة وتكاملها بدء باستعمالات الارض مرورا بمظهرها الارضي والحضاري وما ينتج عنه من مشاهد حضرية وثقافية وبما يعكس التوازن الاجتماعي والرفاه الاقتصادي لسكان المدينة . وبدون أن يكون التصميم الاساس للمدينة في موضع التنفيذ والمتابعة العملية دوريا فان التجاوزات غير القانونية والتنميات العشوائية تاخذ مكانها و دورها في عرقلة تناغم النظم الحضرية المشار اليها في المقدمة ، وبالمحصلة النهائية تجعل من التصميم الاساس (الذي هو قانون صدر عن دراسات مستفيضة من معنيين بالمدينة و نظمها الهندسية و الخدمية و الاقتصادية والاجتماعية والادارية) مجرد خارطة على رفوف المسؤولين لا قيمة له ، وتبقى المدينة تتخبط في اللا تنمية واللا هوية طاردة لسكانها و زوارها . فالتصميم الاساس هو الحصن الحصين الذي يحفظ للمدينة ومجتمعها الاستدامة (بجميع معطياتها ومسمياتها) ، وبالجوهر الحفاظ على الشخصية التي تعرف بها محليا و عالميا .

### **التصميم الاساس لمدينة النجف**

كانت العفوية والعشوائية تتحكم في توزيع وتوقيع الفعاليات والانشطة الوظيفية في المدينة ، الامر الذي ادى الى حالة من التنافر الوظيفي بينها ، وقد ورثت بمقتضاها اشكاليات جمة ، وبغية الارتقاء بواقع مدينة النجف الحضري- الحضاري فقد تم اعتماد عددا من المخططات الاساسية التي تعمل عند تنفيذها فعلا على تحقيق التوازن في البنية الحضرية للمدينة ، وهي :-

١- عهد الى شركة دو كسيادس التخطيطية اليونانية اعداد اول تصميم اساس لمدينتي النجف والكوفة عام ١٩٥٨ ، إن القراءة المتأنية للتقرير الفني المرفق بخارطة التصميم الاساس تؤكد بوضوح قصور ادراك الجهة المصممة لطبيعة التخطيط التقليدي والاهمية الدينية والتاريخية للمدينة او لطبيعة النسيج الحضري المتضام (خاصة الاتكاء العمراني)

وخصوصيتها المناخية المتطرفة ، فضلا عن انه لم يتضمن اية اشارة باتجاه وضع سياسة للحفاظ على الموروث المعماري المعبر عن شخصيتها الحضارية وهويتها التاريخية وطابعها الديني .

٢- اعدت مديرية التخطيط والهندسة العامة في وزارة البلديات عام ١٩٧٣ مخططا اساس لمدينة النجف مقترحا التوسعات حتى عام ١٩٩٥ ، ادناه ابرز الملاحظات على هذا المخطط :-

- (١) اعتمد في مبادئه الاساسية على تطوير مقترحات التصميم الاساس الاول رغم عدم واقعتها ، وما يعد اختلالا في الرؤية التخطيطية والمنظور العلمي الذي ينبغي ان ينبثق من منطلقات فكرية خاصة بمنظومة فريق العمل التخطيطي .
- (٢) عدم دقة المقترحات الخاصة بالاستعمال الاخضر اذ لم يبين على وجه التحديد المناطق الترفيهية في المدينة ، انما جاءت في صيغة مناطق خضراء او مفتوحة موزعة ضمن المناطق السكنية وحول مناطق الاستعمال الصناعي .
- (٣) فشل بعد ثلاث سنوات من المصادقة عليه .

٣- تصميم آخر اعدته هيئة التخطيط العمراني في وزارة التخطيط عام ١٩٧٦ بعد استحداث محافظة النجف مقترحا التوسعات حتى عام ٢٠٠٠ . ولعل ابرز الملاحظات التقييمية هي :-

- (١) اخفق في تحقيق اهدافه بعد اربعة عشر سنة من تاريخ المصادقة عليه بسبب الازعاج التي شابت تقديراته للحاجات الفعلية من استعمالات الارض الحضرية المختلفة كاستعمالات و مواقع .
- (٢) الازعاج وعدم الانسجام في توزيع استعمالات الارض داخل الحيز الحضري بما يتلائم والمعايير ونظريات الهيكل المكاني .
- (٣) تعطيل تنفيذ عددا من الاستعمالات في المدينة ، فبالرغم من بلوغه عامه الاخير الا ان نسبة المنفذ منه بلغت (٦٧%) من اجمالي الرصيد المساحي العام .
- (٤) استنفاد الرصيد المساحي السكني رغم ضخامته قبل سنة واحدة من نفاذ مدته ، لاسباب تتعلق بحركة غير معهودة من الافرازات ابان عقد التسعينات استجابة لتوجيهات مركزية وتوزيعها على منتسبي القوات المسلحة واساتذة الجامعات وحملة الشهادات العليا من منتسبي دوائر الدولة ، كما في مجاورات الفرات والعدالة والسلام والقدس الاولى وابي طالب .

٥) حصول تغيرات وظيفية في استعمالات الارض من سكني الى اخر مختلط (تجاري) .

٦) تداخل الاستعمال الصناعي (الحرفي او الخدمات الصناعية) مع الاستعمال السكني .

٧) حصول تآكل في النسيج الحضري لمحلات المدينة القديمة جراء اعتماد تنفيذ مشاريع التطوير (مشروع المدينة السياحية ، مدينة الزائرين ، مجمع العمارات التجارية ، ...)

٨) عدم تنفيذ المساحات المخصصة للاغراض الترفيهية في معظم مجاورات المدينة لاسيما الشمالية منها ، اذ تحولت مع مرور الزمن لمكبات الانقاض والنفايات الامر الذي تسبب في اثار سلبية على النقيض من ما خطط لها .

٩) اخفاقه في شمول جميع احياء المدينة بخدمات مجاري الصرف الصحي اذ اقتصرتمت خدماتها على سبعة عشر حيا سكنيا مع ما يعترضها من اشكاليات فنية وتقنية.

٤- التصميم الاساس الرابع ، لويلن ديفيس يانغ LDY بالاشتراك مع المصمم المعماري للاستشارات الهندسية ABEC و وزارة البلديات والاشغال العامة ٢٠٠٨ - ٢٠٣٥ . ورغم حداثة نسبيها الا انه عانى من اللواقعية في التخصيص واللافاعلية في التنفيذ ، ويمكن تسجيل الملاحظات الآتية :-

(١) عدم التعامل بمعيارية مع مناطق السكن العشوائي بالشكل الذي يحقق حالة توازن بين استعمالات الارض والانشطة و السكان . ففي الوقت الذي اقترح فيه تحويل بعضها كمناطق للسكن العمودي واقترح تحويل اخرى كمناطق تطوير واخرى خصصها للخدمات و المنافع العامة ، ومع هذا وبعد عشر سنوات من عمر التصميم الرابع بقي الواقع كما هو عليه دون تنفيذ .

(٢) اقتراح تحويل منطقة الحي الصناعي الى منطقة خضراء في مقابل تخصيص مساحة للاستخدام الصناعي شمال شرق المدينة الا انها ما تزال مقترحات على الورق فقط .

(٣) على الرغم من تخصيص شريط مساحي لحي الحرفيين الصناعي كمطقة خضراء الا انه تم استثماره لاغراض السكن .

(٤) تخصيص شريط مساحي فاصل بين احياء العدالة والفرات جنوبا والجامعة والسلام شمالا كمطقة خضراء الا ان الواقع الراهن فيه استعمال تجاري (معارض و مولات) .

ومن الضروري الاشارة الى حالات الوهن في البنية الوظيفية لمدينة النجف التي نتجت عن التغيرات الوظيفية والتي لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على البنية الاجتماعية للمدينة. ومن هذه التغيرات :-

(١) التغيير من الوظيفة السكنية الى الوظيفة التجارية فقد شهدت المدينة تغيرات تجارية كبيرة و واضحة بلغت (٧٦١٣) مؤسسة عام ٢٠١١ موزعة على الاحياء السكنية في المدينة. ادى ذلك الى بروز مشاكل ابرزها :-

- أ- اشراف الابنية المتعددة الطبقات على الوحدات السكنية المجاورة وفقدانها لخصوصيتها السكنية ،
- ب- تلوث البيئة و مشكلة جمع النفايات والضجيج والتلوث البصري ،
- ت- التجاوز على الطاقة التصميمية لمحطات وشبكات خدمات البنى التحتية ومن ثم تدني كفايتها وكفائتها ،
- ث- ارتفاع اقيام الارض والايارات نتيجة المنافسة التجارية ،
- ج- فقدان صفة الامان والهدوء النسبيين جراء حركة السابلة والمركبات .

(٢) التغير من الوظيفة السكنية الى الوظيفة الصناعية ، و كان ذلك بواقع (٢٣٩٤) حالة توزعت على مختلف الاحياء السكنية في المدينة . ادى ذلك الى :-

- أ- زخم شديد وفوضى حضرية داخل المنطقة وفي اطرافها ، مغيبا التناغم بين السكن و الخدمات ، اضافة الى اعاقه حركة الساكنين والسابلة ،
- ب- زخم عال في انهر الشوارع وعلى ارضيتها منافيا للاسس التخطيطية والتنظيمية للمدينة المعاصرة ،
- ت- فقدان التجانس البيئي والعمراني والاجتماعي في المدينة .

(٣) التغير من الوظيفة السكنية الى وظائف اخرى ، وقد بلغ عددها (١٥٠) حالة عام ٢٠١١ ، ما بين خدمات دينية وتعليمية وثقافية ومجتمع مدني ومقرات احزاب سياسية ومكاتب لشخصيات نيابية .

(٤) العشوائيات السكنية ، لقد شهدت مدينة النجف تجاوزات كبيرة مؤدية الى تشكيل ست مناطق سكن عشوائي بعد عام ٢٠٠٣ . وهذه العشوائيات هي كما في الجدول ادناه .

العشوائية	الموقع	الاستعمال الاصلي	عدد الوحدات السكنية	المساحة ا هكتار	عدد السكان
الاولى	حي الرحمة	صناعة وتخزين	٤٦٧٥	٣,١٨٩	٢٢٦٨٨
الثانية	حي العسكري والمكرمة	سكني	١٦٤٠	٦,٥٦	٩٨٤٠
الثالثة	حي الثورة والشرطة	خضراء مفتوحة	١١٥٠	٣٣,٥	٦٩٠٠
الرابعة	منطقة الشوافع	سكني	٢٣٧٠	٥,٧٣	١٤٢٢٠

الخامسة	البراكية	زراعي	٢٦٨٣	٢,١٦٦	١٦٠٩٨
السادسة	الرضوية	زراعي	٣٧٠٠	٢,٢٢٩	٢٢٢٠٠
المجموع					
			١٦٢١٨	٣,٧٤٨	٩١٩٤٦

المصدر : الدراسة الميدانية بالاعتماد على مديرية بلدية النجف ، ٢٠١٩

ان حجما سكانيا ومساحيا طارئا بهذا القدر ، اتصف بخصائص بنيوية (اجتماعية ، اقتصادية ، عمرانية ، و بيئية) يسبب فوضى حضرية ينبغي السيطرة عليها . (٣١) ( ٥ ) الوضع الامني ، بلغ عدد الجرائم في مدينة النجف (القتل ، السرقة ، الشروع بالقتل ، الايذاء العمد ، الخطف ، المخدرات ، اللواط و الزنا ، التزوير ، التسليب ، و النصب والاحتيال) للمدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٦ حوالي (٣٦٤٢٥) جريمة ، بواقع (٣٣١١) جريمة في السنة ، حصة العشوائيات منها (٤٥٨٢) (١٢,٥٧٩%) جريمة أي بمعدل (٤١٧) جريمة سنويا ، وما يقرب من نصفها (١٩٩) جريمة حدث داخل الاحياء السكنية الاخرى من متهمين من سكنة العشوائيات . (٣٢) بمعنى ان هذه العشوائيات تنتج الجريمة وتصدر فاعليها الى ارجاء مدينة النجف .

لمدينة النجف مكانتها الخاصة بها في قلوب المسلمين وغير المسلمين ، داخل العراق وخارجه ، ناهيك عن تجذر مكانتها في نفوس سكانها ، المثقفين والمتعلمين و غيرهم من عامة الناس . فمن الضروري ان يحافظ على شخصيتها الدينية والعلمية والوطنية في الوقت نفسه وذلك بتصميم اساس يعكس صورة مشرقة لبيئتها الحضرية والحضارية ويحقق تناغم ذلك مع بيئتها الاجتماعية ويستديمهما اكراما لمكانتها وتاريخها المشرف .

### من اجل تنمية حضرية - اجتماعية مستدامة

بافتراض وجود نية لصياغة خطة تنمية بيئية (حضرية - اجتماعية) مستدامة لمدينة النجف ، ومعالجة ما تعاني منه المدينة من اختناقات و اثارا سلبية للتجاوزات على تصاميمها الاساس ، والمستجدات الاجتماعية التي طرأت على مجتمعها خلال الفترة الاخيرة ، نرى ان تؤخذ النقاط المبينة في ادناه بالحسبان :-

- التصميم الاساس هو الحصن الحصين الذي يحفظ للمدينة ومجتمعها الاستدامة (بجميع معطياتها ومسمياتها) ، وبالجوهر الحفاظ على الشخصية التي تعرف بها المدينة محليا وعالميا.
- هدف التصميم الاساس هو توفير بنية تحتية تدعم المجتمع وتقوي وحدته و تعزز حياته الثقافية وتوفر فرصا للتواصل الاجتماعي .
- اهمية تصميم البيئة العمرانية - الحضرية في انها تقدم المساعدة لتشكيل مجتمع ديمقراطي قائم على المساواة والعدالة .
- التنمية المستدامة قرار سياسي وطني يشمل جميع مرافق حياة المجتمع الان ومستقبلا .

- لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة فلا بد من دعم المشاريع الصغيرة وخلق وظائف للاغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي .
- من الضروري اعادة صياغة المسؤوليات الادارية تجاه البيئة وجعل ذلك مسئولية الجميع كل ضمن ميدان عمله المهني وعلى جميع الاصعدة والمستويات .
- الهندسة المعمارية تفقد جوهرها الاجتماعي عندما تستغل من قبل المستثمرين و المضاربين وتصبح علامة تجارية فقط .
- الحاجة قائمة و حيوية جدا لاستحداث مرصد حضري يتابع تنفيذ التصميم الاساس و يرصد المستجدات و يقدم الدراسات الضرورية لصانعي القرار . تتولى المحافظة عملية استحداثه و ادامته و تشارك جامعة الكوفة برفده بالمختصين بشكل تفرغ جزئي .

### استنتاجات

- ١- العولمة تتحكم فينا شئنا ام أبينا ، فعلينا ان نحسن التعامل معها ، لنضمن استدامة بيئة مجتمعنا بشكل ايجابي ،
- ٢- للمدينة اثر كبير على البيئة العالمية واستدامتها ، فهي من مصادر تلويثها الرئيسية ،
- ٣- استدامة البيئة الحضرية يبدأ من تنمية الجيرة السكنية عمرانيا واجتماعيا وادامتها وبمشاركة سكانها ،
- ٤- وتتم استدامة البيئة الحضرية أيضا بتقليل استخدام السيارات الخاصة والاستعاضة عنها بنقل عام كفوء ،
- ٥- سياسة التجديد العمراني لا تحقق تنمية اجتماعية عند تركيزها على الاستثمارات الكبيرة و الشكل المعماري فقط ،
- ٦- التنمية الحضرية لمدينة النجف غير مخططة بشكل جيد ولهذا فانها غير مستدامة لا حضريا ولا اجتماعيا ولا اقتصاديا ،
- ٧- تطبيق التصميم الاساس بشكل موضوعي كامل هو مفتاح التنمية المستدامة حضريا واجتماعيا و حضاريا ،
- ٨- يفترض ان تكون معالجة نقاط الخلل المذكورة في المتن والتجاوزات المسجلة نتيجة عدم مطابقة وعدم تنفيذ التصميم الاساس لمدينة النجف مع الصورة الفضائية الحديثة من خلال تخطيط علمي شامل ورؤية مستقبلية واعدة للمدينة ،
- ٩- ان تؤخذ المؤشرات المشار اليها في متن البحث عن التنمية الحضرية و استدامتها والتنمية الاجتماعية واستدامتها و التنمية البيئية واستدامتها بالحسبان عند تنفيذ ما ورد في الفقرة السابقة .

١٠- قرار التنمية المستدامة سياسي وطني في جوهره يتطلب روح مسئولية عالية وعزيمة جدية لتنفيذ الخطة ومثابرة حقيقية لتحقيق الرؤية المنشودة .

## الهوامش والمراجع

(١) أ.د. مضر خليل عمر ، استاذ الجغرافيا الاجتماعية ، متقاعد ، أ.د. فؤاد عبد الله الجبوري ، جامعة الكوفة ، السيد حيدر الكرعاوي ، طالب دكتوراه ، جامعة الكوفة .  
(٢) المنزل هو نموذج مصغر للمدينة من حيث هذه الانظمة وتشابكها مع بعضها البعض ، فالخلل الذي يصيب أي منظومة فيه تعيش العائلة بهوس و يرتبك روتينها اليومي . وقد نجد بدائل مؤقتة عند حصول خلل ما في احدها ، ولكن ، ولعل اكثرها اثرا وضرا واربكا هو نظام تصريف المجاري وجمع الازبال ، فانها تجعل الحياة في المنزل مستحيلة . كذا الامر مع المدينة ان لم يكن أسوأ .

(٣) [www.maan-ctr.org/article/1085/](http://www.maan-ctr.org/article/1085/)

(٤) Harvey, D. (1996) 'The environment of justice' in Merrifield, A. and Swyngedouw, E. (eds) The Urbanization of Injustice London: Lawrence and Wishart

(٥) [استدامة\\_اجتماعية](https://ar.wikipedia.org/wiki/استدامة_اجتماعية) [https://ar.wikipedia.org/wiki/](https://ar.wikipedia.org/wiki/استدامة_اجتماعية)

(٦) Bacon , N. , Cochrane , Douglas & Woodcraft , S. , ( 2012) .  
Creating strong communities : how to measure the social sustainability of new housing development , London : The Berkeley Group .

(٧) صبار جبار و شيماء حميد ، العدد ٣ مجلد ١٧ حزيران ٢٠١١ مجلة الهندسة - الجامعة المستنصرية .

(٨) الهيتي ، وئام ياسين جبير عبد ، التباين المكاني للتريف الحضري واثره في البيئة السكنية لمدينة الرمادي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة الانبار ، ٢٠١٩ .  
(٩) محمد علي الانباري و هيام حميد عبد المجيد ، مجلة الهندسة والتنمية المستدامة - الجامعة المستنصرية - المجلد ٢٠ العدد ٣ لسنة ٢٠١٦ ص ٢ .

(١٠) Hall , Tim , Urban Geography , Routledge , London , 2001 ( ترجمة أ.د.

فؤاد عبد الله الجبوري ( قيد الطبع )

---

Blowers, A. and Pain, R. (1999 : 249) 'The unsustainable city' in (11)  
Pile, S., Brook, C. and Mooney, G. Unruly Cities? Order/Disorder  
London: Routledge/Open University

١٢ ( الاستدامة البيئية الحضرية ، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا في ١٣  
ديسمبر ٢٠٠١ نيويورك ، الامم المتحدة

Rees, W. (1997) 'Is "sustainable city" an oxymoron?' Local (13)  
Environment 2(3):305.

Blowers, A. and Pain, R. (1999) 'The unsustainable city' in Pile, ). (14)  
S., Brook, C. and Mooney, G. Unruly Cities? Order/Disorder London:  
Routledge/Open University.

Blowers, A. and Pain, R. (1999) 'The unsustainable city' in Pile, ) (15)  
S., Brook, C. and Mooney, G. Unruly Cities? Order/Disorder London:  
Routledge/Open University.

Haughton, G. and Hunter, C. (1994) Sustainable Cities London: . (16)  
Regional Studies Association.

(17)

<http://www.almadapaper.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=2>  
8283

Crilley, D. (1993) 'Architecture as advertising: constructing the (18)  
image of redevelopment' in Kearns, G. and Philo, C. (eds) Selling  
Places: The City as Cultural Capital, Past and Present Oxford:  
Pergamon.

Knox, P.L. (ed.) (1993) The Restless Urban Landscape Englewood (19)  
Cliffs, NJ:Prentice-Hall

Short, J.R. (1989) 'Yuppies, yuffies and the new urban order' (20)  
Transactions of the Institute of British Geographers (ns) 14, 2: 173-88.

Bianchini, F., Dawson, J. and Evans, R. (1992) 'Flagship projects (21)  
in urban regeneration' in Healey, P., Davoudi, S., O'Toole, M.,

- 
- Tavsanoglu, S. and Usher, D. (eds) Rebuilding the City: Property-Led Urban Regeneration London: Spon.
- Blowers, A. and Pain, R. (1999) 'The unsustainable city' in Pile, S., (22) Brook, C. and Mooney, G. Unruly Cities? Order/Disorder London: Routledge/OpenUniversity
- Breheny, M. (1995) 'The compact city and transport energy (23) consumption' Transactions of the Institute of British Geographers, 20,1: 84.
- Brotchie, J. (1992) 'The changing structure of cities' Urban Futures, (24) February: 13-23.
- Gordon, P., Richardson, H.W. and Jun, M.J. (1991) 'The (25) commuting paradox: evidence from the top twenty' Journal of the American Planning Association, 57,4: 416-20.
- Haughton, G. and Hunter, C. (1994) Sustainable Cities London: (26) Regional Studies Association.
- (27) الاشعب ، خالص حسني ، المحلة العربية التقليدية بين الاصاله والتحديث ، حلقة نقاشية لقسم الدراسات الاجتماعية ، بيت الحكمة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٥ .
- Carley, M. (1999) 'Neighbourhoods – building blocks of national (28) sustainability' Town and Country Planning, February: 58.
- (29) Hall , Tim , Urban Geography , Routledge , London , 2001 ترجمة أ.د. فؤاد عبد الله الجبوري
- (30) عبد الجليل مصطفى و احسان عباس جاسم ، نشوء وتطور فكرة المحلة وعلاقتها بالبيئة المحلية العراقية ، مجلة الهندسة والتكنولوجيا ، المجلد ٣٤ الجزء ١٠ ، ٢٠١٦ ، ص ٤٣٩
- (31) الجبوري ، فؤاد عبد الله محمد ، تحليل جغرافي للتغيرات الوظيفية ضمن البنية العمرانية لمدينة النجف ما بعد ١٩٩٠ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، كلية الاداب ، ٢٠١١
- (32) مديرية شرطة محافظة النجف ، قسم الادلة الجنائية ، شعبة التسجيل الجنائي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٦ - ٢٠١٦

والله ولي التوفيق والسداد